(١) الصناعة فى مصر
حاضرها ومستقبلها

لحضرة صاحب المعالى محمود سليمان غنام بك
وزير التجارة والصناعة

قبل أن أبين مراحل تطور الصناعة المصرية يجدر بى أن ألقى نظرة عابرة على حالة مصر قبل التطور الصناعى الأخير الذى لم يزد عمره عن ربع قرن الا قليلا وهى فترة قصيرة جدا فى أعمار الأمم .

كانت مصر الى ما قبل الحرب العالمية الأولى تعتمد فى دخلها القومى اعتمادا كليا على انتاجها الزراعى وحده . وكان الاهتمام العام موجها نحو الزراعة وما يتعلق بها من تنظيم للرى والصرف وتحسين لمختلف المحاصيل ومكافحة ما ينتابها من آفات زراعية . وقد أتى هذا الاهتمام بكثير من الخير واكتسبت مصر سمعة دولية طيبة فى انتاج أنواع القطن وبالأخص طويل التيلة حتى أصبحت تجنى منه دخلا سنويا كبيرا . واستمرت البلاد تسير بخطى تتراوح بين البطء والسرعة نحو تنويع الحاصلات الزراعية والعمل على زيادة ما تغله الأراضى وابتكار أساليب الزراعة الحديثة .

غير أن هذا الانتاج الزراعى رغم التوسع فيه كان ولا يزال دون الكفاية لسد حاجات السكان الذين يتزايد عددهم عاما بعد عام بنسبة مطردة قد لا تعادلها نسبة أخرى فى العالم — اذ تبلغ الآن اذا قسنا المستقبل بالماضى نحو ١,٢٥ ٪ أو ما يعادل ربع مليون نسمة فى كل عام — خصوصا والأراضى الزراعية (المستصلحة تزداد زيادة ضئيلة) بالنسبة لزيادة السكان وسوف لا تتجاوز المساحات التى يمكن زرعها بعد استصلاح جميع الأراضى البور ثمانية ملايين من الأفدنة . ولقد أدت الزيادة المطردة فى السكان الى أن أصبح الآن يعيش فى مصر أكثر من ٦٠٠ نسمة على كل كيلو متر من الأراضى المنزرعة وتعتبر هذه بلا شك أكبر نسبة معروفة فى جميع بلاد العالم .

ولقد ترتب على هذه الحال أن أصبح عدد المصريين الذين يعملون فى الزراعة يربو كثيرا على حاجتها وسيزداد عدد من يربو منهم عن حاجة الانتاج الزراعى باطراد كلما انتشر استعمال الأساليب والآلات الحديثة فى الزراعة . وكانت نتيجة ذلك انخفاض مستوى المعيشة للسواد الأعظم من الشعب المصرى لدرجة لاتتفق مع مايجب توافره للإنسان من وسائل الحياة الحقة الراضية.

وقدرات الاحصاءات التى أجريت لتقدير الدخل الأهلى لمجموع السكان على أن الغالبية العظمى منهم وهى التى تكون طبقة الفلاحين الذين يعتبرون بحق عماد الثروة الزراعية ومصدر الرخاء بالبلاد يتراوح متوسط دخل الفرد منهم بين ثلاثة وخمسة جنيهات سنويا يعيشون بها عيشة الكفاف، وهذه بلا شك نسبة مروعة إذا قيست بمتوسط الدخل الفردى فى الدول المتمدينة الأخرى .

اتجاه البلاد نحو الصناعة :

أمام هذه الأخطار التى تهدد كيان البلاد الاقتصادى والاجتماعى بالاعتماد على الانتاج الزراعى وحده الذى يؤدى الى الفقر والعوز العام كان لابد لمصر من الاهتمام بالصناعة كمورد رزق جديد للعدد المتزايد من سكانها وكوسيلة لرفع مستوى معيشتهم خصوصا وقد سبق لها أن نهضت بالصناعة نهضة كبيرة فى عهد محمد على باشا الكبير .

ولقد شعرت البلاد بحاجتها الملحة الى ذلك خلال قيام الحرب العالمية الماضية بعد أن ثبت بصفة قاطعة خطأ الرأى القائل بأن مصر بلد زراعى لا تصلح للإنتاج الصناعى لعدم توفر عناصره بها . فأخذ بعض الأفراد والهيئات يبذلون الجهود ويحاولون إقامة طائفة من الصناعات لتسد بعض الفراغ الذى أحدثه انقطاع بعض الواردات الأجنبية . وقد ساعدت ظروف الحرب وانعدام المنافسة على إنشاء بعض الصناعات التى استطاعت حينذاك أن تسد جزءا ولو صغيرا من حاجة البلاد .

غير أن هذه الجهود المتواضعة لم يحالفها النجاح إذ بمجرد أن انتهت الحرب وعاد السلام الى ربوع العالم انهالت الواردات الأجنبية على الأسواق المصرية فكادت تقضى على الصناعات القليلة التى كانت قائمة حينذاك وهى فى دور تكوينها . وكانت يد الحكومة مغلولة فى هذا الوقت عن حماية الصناعة الأهلية بسبب الاتفاقات والمعاهدات الدولية التى حالت دون اى تعديل جمركى لشد أزرها فى مستهل حياتها .

غير أن هذا الخطر الذى كان يهدد كيان الصناعة الناشئة فى مصر لم يحل دون قيام رجال من المصريين وفى طليعتهم المرحوم محمد طلعت حرب باشا بإنشاء بنك مصر فى سنة ١٩٢٠ الذى أخذ منذ تأسيسه فى توجيه اهتمام البلاد نحو الناحية الصناعية من ثروتنا القومية فعمل على إقامة بعض الصناعات التى تتوفر عناصر نجاحها بالبلاد وساهم معه فى هذا المضمار بعض الممولين المصريين . وقد استعانت مصر فى البحوث الفنية الصناعية بخبرة الكثير من الخبراء الأجانب الذين نذكرهم بالحمد والثناء . وكان فى مقدمة الصناعات التى بدئ فى إنشائها صناعة الغزل والنسيج التى أخذت البلاد فى إقامتها بمعاونة الخبراء الانجليز ودور الصناعة البريطانية التى أمدت هذه الصناعة بالعدد والآلات الحديثة مما يجب تسجيله بالشكر والتقدير لروح التعاون المشترك التى لازمت نهضتنا الصناعية الحديثة منذ ذلك الحين .

وما كادت الحكومة فى فبراير سنة ١٩٣٠ تستعيد حريتها الكاملة فى تكييف سياستها الجمركية حتى لمست الأخطار التى تهدد صناعتنا الناشئة من المنافسة الأجنبية وتدفق سيل الواردات فبادرت الى تعديل التعريفة الجمركية بما يضمن حماية الصناعة المحلية ويساعدها على النمو والازدهار .

ولقد بدأ بمصر منذ تطبيق التعديل الجمركى عهد جديد كان له أوضح الأثر فى اتجاه البلاد نحو تطوير صناعى له قيمته وخطره، وكان هذا التعديل بمثابة العمود الفقرى فى حياة مصر الصناعية إذ شجع أصحاب الصناعات القائمة على التوسع فيها ورفع مستواها كما حفز كثيرا من أصحاب رءوس الأموال — مصريين وغير مصريين — على استثمار أموالهم فى الصناعة بعد أن كانوا يتجهون لاستغلال أموالهم نحو الزراعة بنوع خاص وسلمت الصناعة المصرية من وطأة المنافسة التى كادت تقضى عليها ونشأت صناعات جديدة أقيمت على نطاق واسع وأحدث طراز ساهمت أجل مساهمة فى سد حاجة البلاد بكثير من المصنوعات التى كانت تعتمد قبل سنة ١٩٣٠ اعتمادا يكاد يكون كليا على استيرادها من الخارج .

ونوضح فيما يلى مدى مساهمة بعض الصناعات المحلية فى سد حاجة البلاد قبيل قيام الحرب الحاضرة :

نوع الصناعة	المساهمة فى سد الحاجة الداخلية فى المائة	نوع الصناعة	المساهمة فى سد الحاجة الداخلية فى المائة
١ — السكر	١٠٠ ٪	١٠ — الصابون	٩٠ ٪
٢ — الكحول	١٠٠ ٪	١١ — الطرابيش	٩٠ ٪
٣ — السجاير	١٠٠ ٪	١٢ — الأثاث	٨٠ ٪
٤ — ملح الطعام	١٠٠ ٪	١٣ — الكبريت	٨٠ ٪
٥ — طحن الغلال	٩٩ ٪	١٤ — البيرة	٦٥ ٪
٦ — زجاج اللبات	٩٩ ٪	١٥ — الزيوت النباتية ...	٦٠ ٪
٧ — غزل القطن	٩٦ ٪	١٦ — الصودا الكاوية ...	٥٠ ٪
٨ — الأحذية	٩٠ ٪	١٧ — الأقمشة القطنية ...	٤٠ ٪
٩ — الأسمنت	٩٠ ٪		

ولقد كان من أثر هذا التقدم الصناعى أن أخذت بعض الصناعات المحلية الهامة فوق سدها للاستهلاك المحلى فى تصدير ما يفيض من منتجاتها إلى الخارج (مثل زيت وكسب بذرة

القطن والسكر المكرر والمولاس وفضلات الطحن وفوسفات الجير والمنجنيز وملح الطعام والسجاير والكحول وغيرها) فبذلك أصبحت الصناعة بمصر ركنا من أركان اقتصادها القومى عادت عليها بأجل الفوائد وأدت إلى تحسين مركزها الاقتصادى وميزانها التجارى واستخدام العدد الوفير من العمال ورفع مستوى معيشتهم كما أصبحت عاملا قويا لتموين البلاد بجانب كبير من حاجياتها فى أوقات الطوارئ .

ولم تقتصر مساعدة الحكومة فى تدعيم الصناعة القومية وتشجيعها على تعديل التعريفة الجمركية حسب بل دأبت دائما على النهوض بها بكافة الطرق والوسائل الممكنة . وإنى لاذكر فيما يلى بعض هذه الوسائل على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر .

التطور :

١ — إنشاء وزارة التجارة والصناعة فى سنة ١٩٣٥ للعناية بأمر الصناعة وتوفير عوامل نجاحها وازدهارها .

٢ — العناية بأمر التعليم الصناعى بما يكفل تخرج الاخصائيين والعمال المدربين اللازمين للصناعات المختلفه .

٣ — مساعدة الصناعات الناشئة بالقروض الصناعية .

٤ — استقدام الخبراء الأجانب للاستعانة بخبرتهم فى إنشاء الصناعات الجديدة .

٥ — إنشاء المعاهد النموذجية الصناعية وتدريب الكثير من العمال الفنيين بها .

٦ — قيام الإخصائيين بمصلحة الصناعة بالإرشاد الصناعى و بالكثير من البحوث الفنية الصناعية .

٧ — سن القوانين المنظمة للصناعة لرفع مستواها والقضاء على المنافسة غير المشروعة .

٨ — تخفيض أجور النقل بالسكة الحديد على الخامات المختلفة اللازمة للصناعة المحلية .

٩ — تخفيض الرسوم الجمركية على العدد والآلات والخامات المستوردة للصناعة .

١٠ — إعفاء المصنوعات المحلية من رسوم الصادر ومنح درو باك على المصنوعات الناتجة من خامات مستوردة .

١١ — تفضيل المصنوعات المحلية فى المشتريات الحكومية .

١٢ — إقامة المعارض للتعريف بمجهودات الصناعة المحلية .

وبهذه المناسبة أود أن أذكركم أن وزارة التجارة والصناعة قد أقامت معرضا نموذجيا للصناعات الحديثة فى السراى الصغرى بالجمعية الزراعية الملكية بالجزيرة لاطلاع الجمهور على أحدث ما أخرجته المصانع المصرية فى سنوات الحرب بصفة خاصة ، ويسرنى كثيرا أن أدعو حضراتكم لمشاهدة هذا المعرض للوقوف على مدى تقدم الصناعة المصرية .

أثر الحرب الحاضرة على الصناعة الوطنية :

تختلف حالة مصر من الوجهة الصناعية فى هـذه الحرب اختلافا كبيرا عنها فى الحرب لماضية فقد كانت البلاد فى ذلك الحين تتلمس طريقها نحو الصناعة . ولم تكن الصناعات القليلة التى أقيمت وصلت بعد الى درجة جديرة بالذكر ، فكنا نعانى فى ذلك الوقت صعوبات جمة فى سبيل الحصول على حاجاتنا من المنتجات الصناعية التى صعب استيرادها وارتفعت أثمانها . أما اليوم فقد واجهت مصر هـذه الحرب ولديها صناعات عديدة بلغت درجة كبيرة من التقدم مكنت البلاد من الحصول على أغلب حاجاتها وحاجات القوات المتحالفة من المنتجات الصناعية بأثمان معتدلة تقل كثيرا عما كانت تشترى به فى الحرب الماضية . فمثلا يباع الآن ثوب البفتة بمبلغ اثنين من الجنيهات بينما كان يشترى فى الحرب الماضية بعشرة جنيهات وزيادة . وإنى لأرجو أن تتصوروا معى حالة البلاد فيما لو كانت خالية من الصناعات القائمة بها فى الوقت الحاضر فكيف كنا نستطيع سد حاجة الاستهلاك المحلى من المنتجات الصناعية الضرورية وحالة النقل البحرى كما نعلم ، بل كيف كانت تستطيع مصر أن تمد القوات المتحالفة بما تمدها به من المنتجات الصناعية العديدة كالمنسوجات المختلفة الأنواع والمواد الغذائية المحفوظة والأعجنة الغذائية والسكر والاسمنت ومواد البناء والجلود والمصنوعات الجلدية والمصنوعات المعدنية الصغيرة التى تساهم الآن مباشرة فى الانتاج الحربى ثم الزيوت والصابون . أقول ماذا كانت تكون حالنا لو كانت البلاد محرومة من الانتاج الصناعى كما كانت فى الحرب الماضية .

ولقد أتاحت الحرب الحاضرة الفرصة المناسبة للصناعة الأهلية لكى تتسع وتزدهر حيث كادت تمتنع المنافسة الخارجية وأصبح المجال أمامها فسيحا لتعمل بأقصى همة ونشاط فى تدعيم أركانها . ويتجلى نشاط جميع الصناعات المحلية التى كانت قائمة قبل الحرب فى أن بعضها يعمل الآن بكامل مقدرته الإنتاجية ليل نهار واستطاع البعض الآخر التوسع فى الإنتاج باستيراد آلات وعدد جديدة أو صناعتها محليا كما أصبحت الصناعات تعتمد الآن الى حد كبير على الخامات المحلية . وقامت بجانب ذلك صناعات جديدة لم يكن من الممكن إقامتها قبل الحرب بسبب المنافسة الخارجية الشديدة .

وتتناول هـذه الصناعات صناعة الغـزل والنسيج والصناعات الكيماوية والصناعات الاستخراجية من المناجم والصناعات الغذائية وصناعة الزيوت وصناعة مواد البناء والصناعات الميكانيكية الصغيرة وصناعة الجلود وصناعة الأثاث والصناعات الخشبيه وغيرها .

ولا يسعنى فى هـذه المحاضرة أن أبين بالتفصيل مدى هـذا التقدم والنمو ولكن أسمح لنفسى أن أذكر لكم إجمالا بعض نواحى هذا النشاط .

صناعة الغزل والنسيج :

إنه لمن الطبيعى أن تنتشر صناعة غزل ونسج القطن فى بلد يعتبر القطن فيه عماد ثروته، واذا كانت مصر قد تأخرت فى إقامة هذه الصناعة على نظام حديث فما ذلك إلا بسبب إغراق أسواقنا بالمنتجات القطنية الرخيصة من إيطاليا واليابان حتى كادت تقضى على الصناعة القطنية اليدوية كذلك . ولكن لم تكد البلاد تستعيد حريتها الجمركية فى سنة ١٩٣٠ حتى بدأ عهد جديد للنهوض بهذه الصناعة طبقا لأحدث الأسس والأساليب الفنية بإنشاء شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى التى أخذت تساهم بجانب شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية فى تموين البلاد بالمنتجات القطنية و بخاصة الشعبية منها . وكان للمساعدات القيمة التى قدمتها دور الصناعة البريطانية سواء بتوريد آلات الغزل والنسيج أو الاشتراك فى وضع التصميمات والمعاونة ببعض الإخصائيين فضل كبير فى النهوض بهذه الصناعة ، كما تجلى ذلك التعاون واضحا فى هذا الميدان الصناعى بالاتفاق المبرم بين شركتى مصر للغزل الرفيع وشركة برادفورد للصباغة فى إقامة المصانع الجديدة التى أنشئت للغزل الرفيع بكفر الدوار وللصباغة بمصنع البيضا . وأصبحت ثمرة هذا التعاون منتجات من المنسوجات الراقية التى تفاخر بها مصر فى عالم النسيج وتستطيع الوقوف بها قوية أمام أية منافسة خارجية .

ولقد اتسعت صناعة الغزل والنسيج وملحقاتها بمصر اتساعا كبيرا فى شتى نواحيها وانتشرت المصانع الميكانيكية واليدوية فى البلاد انتشارا كبيرا حتى أصبحت تسد الآن فى هذه الظروف الغالبية الكبرى من حاجة البلد وحاجيات الجيوش المتحالفة الموجودة بها . وفيما يلى بيان موجز عما وصلت اليه هذه الصناعة فى فروعها المختلفة :

صناعة القطن :

الغزل — بلغ عدد المصانع المشتغلة بغزل القطن أحد عشر مصنعا مجموع مغازلها ٣٣١,٦٣١ مغزلا ويبلغ إنتاجها سنويا نحو ٣٧ مليونا من الكيلوجرامات وتستهلك فى إنتاج الكميات المبينة نحو مليون قنطار من القطن الشعر بما فى ذلك الكميات المستعملة فى إنتاج القطن الطبى .

النسيج اليدوى — اتسعت صناعة النسيج اليدوى اتساعا كبيرا حيث بلغ عدد الأنوال ٣٥,٠٠٠ نول تنتج نحو ٥٠ مليون ياردة سنويا من مختلف الأقمشة . وقد وصلت صناعة النسيج اليدوية والميكانيكية إلى كفاية نحو ٧٠٪ من الاستهلاك المحلى . ولو توفرت الخيوط القطنية من الانواع المستوردة لأمكن لصناعة النسيج أن تنتج ما يزيد عن ٨٠٪ من الاستهلاك المحلى .

النسيج الميكانيكى — انتشرت صناعة النسيج الميكانيكى فى العهد الأخير حيث بلغ عدد ماكينات النسيج ٨٥٥٠ نولا تنتج نحو ١٦٠ مليون ياردة سنويا .

صناعة الشرائط — وقد اتسعت صناعة الشرائط بأنواعها ميكانيكيا حيث بلغ عدد الماكينات نحو ١٢٠ ماكينة تنتج نحو ٢٠٠,٠٠٠ كج سنويا .

صناعة التريكو — بلغ عدد ماكينات التريكو مستطيلة ومستديرة نحو ١٢٠ ماكينة تنتج نحو ٢,٢٠٠,٠٠٠ كج من أقمشة التريكو .

صناعة الجوارب — وقد بلغ عدد ماكينات الجوارب بأنواعها المختلفة نحو ٨١٧ ماكينة تنتج نحو ٥١٠,٠٠٠ كج من مختلف الجوارب سنويا .

وتسد الصناعة المحلية فى أنواع الشرائط والتريكو والجوارب نحو ٩٠٪ من الاستهلاك المحلى الآن .

وفى استطاعة مصر إذا أن تكفى حاجياتها الضرورية من المنسوجات القطنية فى خلال الحرب إذا زيدت لديها معدات الغزل لوجود عدد وافر من الأنوال اليدوية معطلا عن الإنتاج بسبب عدم توافر الخيوط ، فضلا عن أن بعض الأنوال الميكانيكية لا تجد كفايتها من الغزل لنسجه قماشا .

صناعة الحرير :

كانت صناعة المنسوجات الحريرية مزدهرة فى مصر منذ القدم و بلغت أوجها فى عهد الدولة الاسلامية وظهرت آثار ذلك فى الأقمشة الحريرية الموشاة بالأسلاك الذهبية والفضية المشهورة وركدت بعد ذلك ثم عادت الى الازدهار فى عهد محمد على باشا الكبير . ثم عاودت نشاطها فى مستهل هذا القرن بانشاء الأنوال اليدوية لنسج الحرير وساعدت وزارة المعارف على هذا النهوض الأخير بادخال هذه الصناعة ضمن برامجها فى المدارس الصناعية . وقد أنشئ فى سنة ١٩٢٠ أول مصنع ميكانيكى حديث لهذه الصناعة (مصنع اللوزى بدمياط سابقا) وقد تحول فيما بعد الى شركة مصر لنسج الحرير وكان يساهم بمنتجاته مساهمة فعالة فى تموين البلاد بالأقمشة الحريرية ، غير أن عدم وجود الحرير ألجأه الى تحويل معظم أنواله الى نسج القطن . وكان من آثار تقدم هذه الصناعة أن تعددت مصانع الحرير فى البلاد حتى أصبح عددها نحو ٣٥ مصنعا بها نحو ٢٥٠٠ نول و بلغ إنتاجها فى سنة ١٩٣٠ نحو ١٥ مليون متر ثم أخذ فى النقصان لتعذر استيراد الخيوط الحريرية من الخارج ثم حولت معظم الأنوال الميكانيكية المشتغلة بهذه الصناعة الى الصناعة القطنية نظرا لانقطاع الوارد من هذه الخيوط .

صناعة الكتان :

ترجع صناعة غزل ونسج الكتان فى مصر إلى أكثر من ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد و بلغت شأوا كبيرا إذ عنى بها قدماء المصريين عناية خاصة حتى بلغ عدد الخيوط فى البوصة فى ذلك العهد نحو ٥٤٠ خيطا فى حين لا تتجاوز أحدث الأقمشة الكتانية فى الوقت الحاضر ٣٥٠ خيطا فى البوصة .

ومرت بهذه الصناعة فترات ركود عادت بعدها إلى النشاط فى أوائل القرن العشرين حيث انتشرت تدريجيا فى البلاد وأنشئت المعاطن على أحدث الأساليب الصناعية كما أسس أخيرا مصنعان لغزل ونسج الكتان مجهزان بأحدث العدد والآلات .

وقد بلغ الناتج المحلى من الكتان الشعر والمشاقة فى سنة ١٩٣٨ نحو ثلاثة آلاف طن تقريبا وزاد الآن إلى نحو ١٣٠٠٠ طن . ويبلغ الانتاج من خيوط الكتان اللازمة للنسيج نحو ٣٠٠,٠٠٠ كيلو جرام سنويا ونحو ٢٨٠,٠٠٠ كيلو جرام من الدوبارة للحزم والتعبئة . وكانت المساحة المنزرعة من الكتان فى سنة ١٩٣٨ لا تتجاوز ٨٧٨٩ فدانا أنتجت نحو ٣٥٦,٩٤٦ قنطارا من الكتان الشعر وبلغت فى سنة ١٩٤١ — ١٣,٣٢٨ فدانا أنتجت ١,٢٢٠,٧٠٠ قنطار وفى سنة ١٩٤٢ كانت المساحة المنزرعة ٥١٥٧٥ فدانا أنتجت نحو ٢,٠٤٨,٨٨١ قنطار وقد ازدادت المساحة المنزرعة فى سنى الحرب باطراد تلبية لطلبات الحليفة من الكتان الشعر الذى يصدر لبريطانيا العظمى فى الوقت الحاضر .

صناعة الجوت :

بعد أن أسفرت التجارب التى قامت بها وزارة الزراعة عن نجاح زراعة الجوت بأراضى الحياض بالوجه القبلى وتعطينه بها للحصول على أليافه أنشئ مصنع لصناعة منتجات الجوت فى سنة ١٩٤٠ استوردت آلاته من بريطانيا العظمى فى سنتى ١٩٤٢ و١٩٤٣ وساهمت فيه الشركة التى وردت آلاته وكاد يتم تركيب جميع آلاته ومعداته لإنتاج الأكياس والزكائب وينتظر أن يقوم هذا المصنع بسد جزء كبير من الاستهلاك المحلى من الأكياس والزكائب ويقوم الآن مؤقتا بصناعة خيوط الجوت لعمل الدوبارة والحبال . ولا بد لنا من التوسع فى زراعة الجوت للوفاء بحاجة هذا المصنع من الخامات .

صناعة الصوف :

نهضت صناعة غزل الصوف فى شتى الأنواع من خيوط متوسطة وسميكة من أصواف مصرية أو أجنبية أو مخلوط النوعين ميكانيكيا . ويقدر الناتج من الصوف المحلى قبل الحرب بنحو ٤٠٠٠ طن سنويا لكفاية الصناعة المحلية والتصدير للخارج . ويبلغ الاستهلاك المحلى الآن ٣٥٠٠ طن من الصوف . ويقدر عدد مغازل الصوف الميكانيكية بنحو ١٢,٥٠٠ مغزل لإنتاج الخيوط اللازمة للبطاطين وصناعة السجاد والكليم وأقمشة الملابس والطرابيش ، ويبلغ مقدار إنتاجها نحو ٢٠٠٠ طن من غزل الصوف سنويا .

وتقدر الأنوال المشتغلة بالسجاد بنحو ٨٠٠ نول والأنوال المشتغلة بالكليم نحو ١٥٠٠٠ نول والأنوال الميكانيكية بنحو ٢٥٠ نولا .

أما الناتج من الأقمشة الصوفية المحلية فيقدر بنحو ١,٥٠٠,٠٠٠ ياردة ومن البطاطين ٦٠٠,٠٠٠ بطانية ومن السجاد ٦٥,٠٠٠ متر مربع سنويا ومن الكليم ٢٥٠,٠٠٠ متر مربع ومن الطرابيش ٥٠٠,٠٠٠ طربوش .

ويبلغ عدد العمال المشتغلين فى الصناعة الصوفية بمختلف فروعها نحو ١٥,٠٠٠ عامل .

التجهيز النهائى للنسوجات :

نشطت صناعة تجهيز الأقمشة بأنواعها صوفية وحريرية وقطنية وكتانية ومخلوطة تبعا لزيادة الإنتاج كما نشطت صناعة تبييض الأقمشة القطنية وطباعتها وصباغتها ، وبلغ مقدار الأقمشة القطنية المبيضة والمطبوعة نحو ١٠٠ مليون متر سنويا بزيادة قدرها ٢٠٪ على ما كانت عليه قبل الحرب .

وتقدر أقمشة الكاكى المصبوغة بالانيلين والصبغات المعدنية بنحو ٢٠ مليون متر سنويا بزيادة قدرها ٧٥٪ عما قبل الحرب .

وقد أسست شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى مصنعا لإنتاج محلول هيبوكلوريت الصوديوم فاستغنت بذلك عن استيراد ٣٠٠ طن سنويا من مسحوق إزالة الألوان .

ولكى ندرك مقدار ما بلغته صناعة الغزل والنسيج بمصر من الأهمية أذكر لكم بعض الإحصاءات عن شركات مصر الثلاث وحدها — الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى — كفر الدوار للغزل الرفيع — شركة الحرير بدمياط — مستمدة من بيانات ألقاها حضرة صاحب السعادة حافظ عفيفى باشا فى محاضرة لسعادته :

مقدار رأس مال الشركات الثلاث	٢,٦٢٥,٠٠٠	جنيه .
ويبلغ عدد الموظفين والعمال	٣٢,٨٠٥	أشخاص .
وتبلغ المرتبات والأجور	١,٢٧٠,٠٠٠	جنيه .
ومقدار الإنتاج من الأقمشة	١٠٤,٥٠٠,٠٠٠	ياردة .
ومن خيوط الغزل	٣٢,٠٠٠	طن .
وتستهلك من القطن ما وزنه نحو	٦٠٠,٠٠٠	قنطار .

الصناعات الكيماوية :

تعتبر الصناعات الكيماوية من أهم الصناعات التى عنيت البلاد بها أكبر عناية لأهميتها للصناعات الأخرى ، وأهم هذه الصناعات التى أنشئت بمصر وزاد نشاطها هى :

حامض الكبريتيك — حامض الكلوروديريك — الصودا الكاوية — الصابون — الورنيش والبويات — الجليسرين — الكحول — الخل — تكرير البترول — الورق — الزجاج — الكبريت — البومين الدم — المطاط .

وقد تضاعف إنتاج هذه الصناعات الكيمائية المختلفة بالنسبة إلى ماقبل الحرب وأصبح إنتاج معظمها يسد حاجة الاستهلاك المحلى ، بل يسمح إنتاج البعض منها بالتصدير إلى الخارج

كصناعة الكحول والجليسرين الذى صدرت منه كميات وفيرة تطلبتها حاجة الحرب لصنع المفرقعات .

وقد أنشئت أثناء الحرب صناعات كيمائية أخرى تعتمد البلاد عليها فى سد أغلب حاجاتها مثل صناعة النشادر وسليكات الصودا وسلفات الألومنيوم وسلفات النحاس وسلفات الحديد واكسيد الرصاص الأحمر واكسيد الزنك وبودرة فولار لتبييض الزيوت الغذائية والأثير الذى تأسس له أخيرا مصنع واحد يبلغ إنتاجه نحو ٥٠ طنا فى العام وهو يكفى لاستهلاك البلاد .

الصناعات الاستخراجية من المناجم :

يعتبر البترول الخام أهم الصناعات المصرية المستخرجة من المناجم . وقد اكتشف قبيل الحرب آبار جديدة فى رأس غارب وغيرها من المناطق قفزت بالإنتاج من ٢٢٥,٧٣٦ طنا فى سنة ١٩٣٨ إلى ٩٢٨,٩٥٧ طنا فى سنة ١٩٤٠ وإلى ١,٢٠١,٣٣٦ طنا فى سنة ١٩٤١

ويستخرج الآن بجانب البترول من المناجم المصرية كربونات الصودا والتلك والذهب وفى سنى الحرب أخذ فى استخراج سلفات المانيزيا وسلفات الألومنيوم والكاولين والكيزل جور .

ولقد كان للحرب تأثير ضار ببعض الصناعات الاستخراجية بالمناجم التى كانت تعتمد اعتمادا رئيسيا على تصدير منتجاتها إلى الخارج وهى صناعة استخراج الفوسفات والمنجنيز والملح . وإذا كانت صناعة استخراجها قد ركدت الآن ، فمما لا شك فيه أنها ستعود مرة أخرى إلى النشاط والازدهار عند ما تضع الحرب أوزارها .

الصناعات الغذائية :

نشطت الصناعات الغذائية نشاطا كبيرا حتى أصبح يعتمد عليها اعتمادا يكاد يكون كليا فى سد حاجة البلاد وحاجات القوات العسكرية . وأهم هذه الصناعات :

صناعة السكر الذى كان إنتاجه فى سنة ١٩٣٩ — ١٩٤٠ : ١٦٠ الف طن فبلغ فى سنة ١٩٤٢ / ١٩٤٣ : ١٩٠ الف طن ثم صناعة الأعجنة الغذائية وصناعة البيرة التى زاد إنتاجها من ٧٢,٠٠٠ هكتولتر قبل الحرب إلى ٢٣٥ الف هكتولتر فى العام مما جعل المصانع المحلية تستطيع تلبية معظم طلبات القوات المتحالفة التى تستهلك نحو ٧٠ ٪ من هذا الإنتاج.

وتعتمد صناعة البيرة اعتمادا يكاد يكون كليا على الشعير والأرز المصرى .

ثم نشطت صناعة خميرة البيرة وضرب الأرز وصناعة الألبان وحفظ المنتجات الزراعية التى زاد إنتاجها زيادة كبيرة إجابة لطلبات القوات المحاربة .

وقد أنشئت فى سنى الحرب صناعة النشا والجليكوز وصناعة تجفيف الخضراوات كالبصل والجزر التى تصدر كل منتجاتها تقريبا إلى انجلترا أو تعدها لاستهلاك القوات المحاربة فى مصر .

وازدهرت صناعة الألبان فى سنى الحرب وأنشئ أثناءها مصانع لصناعة زبدة المائدة والجبن الجاف من هولندى و إيطالى و بتانى. وبلغ إنتاج الجبن الجاف السنوى نحو ٢٠٠ طن تقريبا كما أقيمت مصانع لعمل المنفحة تنتج حوالى ١٢٠ طنا سنويا . أما معظم الأجهزة والمعدات اللازمة لصناعة منتجات الألبان فتصنع الآن محليا .

صناعة عصير الزيوت :

تعتبر صناعة عصير زيت بذرة القطن من أهم الصناعات المصرية وكانت تشتغل قبل الحرب بأقل من نصف مقدرتها الإنتاجية أما الآن فأصبحت تشتغل بكامل قوتها . وكان المعصور من البذرة فى موسم سنة ١٩٣٨/١٩٣٩ عبارة عن ٢,١٤٢,٠٥١ أردبا فوصل فى موسم ٤٢/٤٣ إلى نحو ٤,٠٥٠,٠٠٠ أردب بلغ الناتج منها نحو ٩٠,٠٠٠ طن من الزيت ونحو ٤٣٠,٠٠٠ طن من الكسب لسد حاجة البلاد من الزيت اللازم للغذاء وصناعة الصابون بعد أن كاد ينقطع الوارد من الزيوت الأجنبية ولتوفير الكسب اللازم لتغذية الماشية والوقود والتسميد .

وقد أدخل على صناعة عصر بذر الكتان بمصر تحسين كبير حتى تضاعف إنتاج هـذا الزيت بالنسبة لمـا كان عليه قبل الحرب .

صناعة مواد البناء :

يعتبر الأسمنت أهم مواد البناء التى تصنع بمصر وقد زاد إنتاجه من ٣٦٥,٠٠٠ طن فى سنة ١٩٣٨ إلى ٤٢٥,٠٠٠ طن فى سنة ١٩٤٢ لمواجهة حاجات القوات العسكرية الحليفة التى تستغرق معظم الانتاج — ان لم يكن كله تقريبا — مما حدا بالحكومة الى حصر الاستهلاك المدنى فى أضيق الحدود . ومن مظاهر نشاط هذه الصناعة تحولها الى استهلاك المـازوت المحلى فى توليد القوى المحركة وفى الحريق لمواجهة نقص كميات الفحم المستوردة فى سنى الحرب .

(تتمة المقال فى العدد المقبل) محمود سليمان غنام